

المدونة الكبرى

إن كانت هذه النفقة التي على هذا الرجل الذي وصفت لك إنما هي نفقة والدين أو ولد قال لا تكون نفقة الوالدين والولد ديناً أبطل به الزكاة عن الرجل لأن الوالدين والولد إنما تلزم النفقة لهم إذا ابتغوا ذلك وإن أنفقوا ثم طلبوه بما أنفقوا لم يلزمه ما أنفقوا وإن كان موسراً والمرأة يلزمه ما أنفقت قبل أن تطلبه بالنفقة إن كان موسراً قلت فإن كان القاضي قد فرض للأبوين نفقة معلومة فلم يعطهما ذلك شهراً وحال الحول على ما عند هذا الرجل بعد هذا الشهر أتجعل نفقة الأبوين ها هنا ديناً فيما في يديه إذا قضى به القاضي قال لا وقال غيره وهو أشهب أحط عنه به الزكاة وألزمه ذلك إذا قضى به القاضي عليه في الأبوين لأن النفقة لهما إنما تكون إذا طلبا ذلك قال ولا يشبهان الولد ويرجع على الأب بما تداين الولد أو أنفق عليه إذا كان موسراً ويحط عنه ذلك الزكاة كانت بفريضة من القاضي أم لم تكن لأن الولد لم تسقط نفقتهم عن الوالد إذا كان له مال من أول ما كانوا حتى يبلغوا والوالدان قد كانت نفقتهما ساقطة وإنما ترجع نفقتهما بالقضية والحكم من السلطان وإني أعلم قلت رأيت رجلاً كانت عنده دنانير قد حال عليها الحول تجب فيها الزكاة وعليه اجارة أجراء قد عملوا عنده قبل أن يحول على ما عنده الحول أو كراء إبل أو دواب يجعل ذلك الكراء أو الاجارة فيما في يديه من الناض ثم يزكي ما بقي فقال نعم إذا لم يكن له عروض قلت وهو قول مالك قال نعم قال وسألت مالكا عن العامل إذا عمل بالمال قراضاً فربح ربحاً وعلى العامل المقارض دين فاقتماه بعد الحول فأخذ العامل ربحه هل ترى الزكاة على العامل في حظه وعليه دين فقال لا إلا أن يكون له عروض وفاء بدينه فيكون دينه في العروض ويكون في ربحه هذا الزكاة فإن لم يكن له عروض فلا زكاة عليه في ربحه إذا كان الدين يحيط بربحه كله بن وهب أشهب عن مالك وسفيان بن عيينة أن بن شهاب حدثهما عن السائب بن يزيد أن عثمان بن عفان كان يقول هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليؤد حتى تحصل أموالكم فتؤدون منها الزكاة بن وهب عن بن لهيعة عن عقيل عن